الأنباء
الجمعة 4 ديسمبر 2015

التميمي يسأل عن استعانة هيئة الفساد بخدمات أستاذ جامعي

وجه النائب عبدالله التميمي سؤالا الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع بصفته المشرف على هيئة مكافحة الفساد جاء نصه: تقوم هيئة مكافحة الفساد وفق مهامها على معالجة صور الفساد المالي في جميع أنماطه حماية للمال العام وتنقية للخروج على بعض مهام الوظائف وحسب طبيعتها من مخالفة القوانين واللوائح ممن يمارسون صلاحياتهم استهدافا للمصالح الشخصية بعيدا عن العمل على تحقيق الصالح العام للجهات التي يعملون بها. كما انه يجب ان تلتزم هيئة مكافحة الفساد بتأكيد نقاء صفحة من يتم تعيينهم أو التعاقد معهم لشغل الوظائف العامة تأكيدا لحسن قيامهم بأعمالهم على النحو المطلوب قانونا، ووفقا للقوانين المنظمة لشغل الوظيفة العامة، كما يجب ان تكون صحيفة الحالة الجنائية للعاملين بالهيئة خالية من أي اتهامات أو احكام تنال من الاسم أو السمعة أو الكرامة.

وبالنظر الى ما أثير حول وجود بعض المخالفات في إجراءات استعانة الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالبعض من ذوي الاختصاص في أعمالها لذلك يرجى إفادتي بالتالي:

1 ـ هل قامت الهيئة بالتعاقد مع د.محمد صبري معتوق البلوشي الاستاذ بجامعة الكويت؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى إفادتي بالقرار الصادر في هذا الشأن؟

2 ـ ما المهام والتكاليف المسندة إلى الدكتور المذكور لتقديمها الى الهيئة؟ واثرها ايجابا أو سلبا في تأدية الهيئة لمهامها؟

3 ـ هل وضعت الهيئة عند استعانتها بخبراته انه يشغل منصبا اشرافيا بجامعة الكويت بصفته العميد المساعد للاستشارات والتدريب في كلية الآداب جامعة الكويت؟

4 ـ هل تعلم هيئة مكافحة الفساد بأن د.محمد صبري معتوق البلوشي يعمل مستشارا في جريدة القبس الكويتية؟

5 ـ هل تمت موافقة جهة عمله (جامعة الكويت) على استعانة الهيئة بخدماته؟ واذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من القرار، وعلى ان تكون الاجابة مشفوعة بما يتطلبه الرد من مستندات للبيان.

7 ـ هل تقوم هيئة مكافحة الفساد بالاطلاع على الصحف الجنائية لمن يتم تعيينهم أو التعاقد معهم قبل العمل لديها؟ واذا كانت الاجابة بنعم فهل وجهت أي اتهامات أو صدرت أي أحكام ضد د.محمد صبري معتوق البلوشي الاستاذ بجامعة الكويت؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة منها أو مضمون ما ورد بها؟

8 ـ وفي حال وجود مثل هذه الاحكام أو الاتهامات ما هي الاجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الهيئة حيال ذلك؟

عبدالله التميمي

التي تزيد قيمتها على 5 ملايين دينار

الحمدان: الأولوية في ترسية المناقصات على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية

حمود الحمدان

قدم النائب حمود الحمدان اقتراحا بقانون بتعديل بعض نصوص قانون المناقصات العامة المعروض على اللجنة المالية حاليا، وجاء اقتراح الحمدان كالتالي:

أولا: اقتراح ان يضاف الى المادة 53 فقرة جديدة وفقا لما يلي:

تكون الاولوية في الترسية في المناقصة التي تزيد قيمتها على 5 ملايين دينار على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

ويجوز الترسية على شركة غير مدرجة في البورصة اذا تحقق في عرضها كل الشروط الفنية وتقدمت بعرض مالي يقل بنسبة 15٪ على الاقل عن افضل العروض.

مبررات التعديل

هذا التعديل يحقق تعميم فائدة اكبر للمشروعات المدرجة بالسوق حيث تشمل الارباح المحققة للشركات التي تدير مشروعات الدولة اعدادا اكبر من المواطنين بما ينعش سوق المال بشكل مباشر وغير مباشر ولنشاط السوق المالي، وبالتالي يجذب اعضاء آخرين من المواطنين بما يساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، ووجود الشركة في البورصة يجعلها موضع رقابة ومتابعة من الدولة بما يتيح الفرصة للتعرف على اي فساد او انحراف ويكون نشاطها معلوما لدى سلطات الدولة لأن ميزانياتها مراقبة، فضلا عن ان الشركات المدرجة في البورصة تدفع من ارباحها 2,5 ٪ حسب قانون دعم العمالة الوطنية.

ثانيا: اقتراح أن يضاف الى مادة الجزاءات رقم 87 البند 4 وفقا لما يلي:

4 ـ اي شركة متعاقدة تعثرت في تنفيذ العقد او لم تنفذه بالشكل المطلوب تحرم من الدخول في مناقصة تالية حتى تسوية المناقصة محل الخلاف.

مبررات التعديل

بند 4

ليس معقولا ان تتاح الفرصة للمقصرين في انجاز تعاقداتهم للمنافسة مع شركات ملتزمة اخرى، وانما يجب ان تعاقب على ذلك وهذا النص حافز لكل الشركات لانجاز اعمالها بدقة وكفاءة في الوقت المطلوب، تيمنا بقول الرسول ﷺ «ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه».

نواب لإنشاء صالات رياضية في جميع مراكز الإطفاء

قدم النواب د.عبدالحميد دشتي وطلال الجلال وسلطان اللغيصم وعبدالله المعيوف ود.عودة الرويعي اقتراحا برغبة جاء فيه: لما كان رجال الإطفاء يقومون بواجبهم الوطني على مدار الساعة، ويشهد لهم اهل الكويت بتفانيهم وإخلاصهم المتميز، ونظرا لطبيعة عمل رجال الإطفاء وما يتطلبه ذلك من بقائهم على رأس عملهم وفق نظام النوبات ولما كان مركز اطفاء حولي احد مراكز الاطفاء الرئيسية، الامر الذي يتطلب توفير متطلبات الراحة لهم في أوقات استراحتهم. لذا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي: توفير صالات رياضية متعددة الاغراض، تلحق بجميع مراكز الاطفاء المنتشرة في مناطق البلاد وتحدد مساحاتها وفقا للأراضي المتاحة بالقرب من المراكز.

د.عودة الرويعي

طلال الجلال

سلطان اللغيصم

الزلزلة يستفسر عن أسباب إلغاء مناقصة القاطرات وعدد شركات الصلبوخ

وجه النائب د.يوسف الزلزلة سؤالا برلمانيا الى وزير المواصلات ووزير البلدية عيسى الكندري جاء فيه: لقد تقدمنا بمجموعة من الأسئلة البرلمانية بما يخص الموانئ الكويتية لكن الى الآن لم تقدم لنا الإجابات عن تلك الأسئلة وهذا يعتبر مخالفة صريحة للمادة 124 من اللائحة الداخلية، وكما تعرف فإن عدم الاجابة عن الأسئلة يدل دلالة قاطعة على ان ما ورد بالأسئلة لا ترغب الجهة الحكومية في الرد عليها لأن المخالفة متحققة والخطأ الذي ذكره السؤال بخصوص هذه الجهة متحقق ايضا، وعليه نريد التأكيد مرة اخرى على انه اذا لم يجب وزير المواصلات عن الأسئلة التالية فهذا دليل على عدم تمكن الوزير من إصلاح الأوضاع في مؤسسة الموانئ الكويتية وعدم تمكنه من القيام بدوره وهذا يستوجب اما صعود على المنصة للإجابة عن هذه الأسئلة او ان يقوم مجلس الوزراء بدوره في هذا الشأن.

وعلى ذلك وحيث ان الموانئ في اي دولة تعتبر الشريان الحقيقي لدخول وخروج السلع والخدمات المختلفة وأي تقصير بها او خلل يمسها ذلك يعني قصورا في التعامل مع السفن والبواخر المحملة بالبضائع والسلع المهمة للدولة وزيادة قيمة هذه السلع، حيث تقع اموال التأخير في التفريغ والتحميل لهذه السلع على كاهل المواطن.

وواضح من خلال متابعة المواطنين لعدد من السفن الكبيرة في الشواطئ الكويتية ان هناك خللا كبيرا في تفريغ السفن مما يضطرها الى الوقوف في البحر لفترات طويلة تستوجب تحمل المواطنين الزيادة الكبيرة في اسعار السلع وذلك كله بسبب عجز ادارة الموانئ الكويتية عن القيام بدورها على اكمل وجه كما هو في دول الخليج المجاورة. لذلك ارجو الاجابة عن الأسئلة التالية:

كم يبلغ عدد السفن بمنطقة المخطاف حتى تاريخ 2015/11/24 وما هي اكبر مدة انتظرتها السفن بمنطقة المخطاف بميناء الشعيبة من تاريخ 2015/5/1 الى تاريخ 2015/11/20 برجاء تزويدي بنسخ من الاوراق الرسمية التي تثبت الاجابة عن السؤال.

ما هي اطول مدة انتظرتها السفن من تاريخ 2014/1/1 الى تاريخ 2014/12/31؟

ما هي أقصى فترة لتفريغ وتحميل الصلبوخ من 2014/1/1 حتى 2014/12/31.

وما هي اقصى فترة للتحميل والتفريغ للصلبوخ من 2015/4/1 حتى 2015/11/24؟

يرجى تزويدي بنسخ من الأوراق الرسمية التي تثبت الإجابة عن السؤال؟

ما هي أسباب إلغاء مناقصة القاطرات التي كانت من المقرر طرحها في 2015/5/4 وما هو السند القانوني للإلغاء؟ وما هي اسباب الإلغاء؟ ارجو تزويدي بنسخ من الاوراق الرسمية التي تثبت الاجابة عن السؤال؟

ما صحة قيام مؤسسة الموانئ الكويتية بتجديد عقد القاطرات بميناء الشعيبة، والشويخ لمدة ستة اشهر؟ وهل أخذ رأي ديوان المحاسبة بذلك؟ وما هي اسباب تجديد هذا العقد؟ ارجو تزويدي بنسخة من الاوراق الرسمية التي تثبت الاجابة عن السؤال؟

كم عدد شركات نقل الصلبوخ لميناء الشعيبة، وكم عدد الشاحنات لكل شركة؟ وهل هذا العدد كاف لنقل الصلبوخ؟ وهل قامت المؤسسة بعمل دراسة واضحة للتأكد من العدد المطلوب من الشركات والشاحنات لنقل الصلبوخ؟ ارجو تزويدي بنسخة من الأوراق الرسمية التي تثبت الإجابة عن السؤال؟

في كل من ميناءي الشعيبة والشويخ:

كم عدد الكرينات الموجودة وما هو عدد العاطلة منها عن العمل بتاريخ 2015/11/24.

كم عدد الشركات الناقلة للصلبوخ بتاريخ 2015/11/24.

ارجو تزويدي بنسخة من الاوراق الرسمية التي تثبت الجواب عن السؤال؟

قامت مؤسسة الموانئ بصرف الأعمال الممتازة لجميع العاملين بالمؤسسة بناء على قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2015/9/2.

ما هو سبب حرمان 10 من موظفي الموانئ؟

وما هو السند القانوني لهذا الحرمان؟

ما هي الشروط والضوابط التي من خلالها تم صرف المكافأة لعام 2015؟

ارجو تزويدي بنسخة من الاوراق الرسمية التي تثبت الاجابة عن السؤال؟

كم عدد المستشارين الذين تم تعيينهم الى تاريخ 2015/11/24؟ وكم عدد الذين أخذت موافقة ديوان الخدمة المدنية عليهم مع تزويدي بأسمائهم والسيرة الذاتية لهم؟ وكم عدد المستشارين الذين لم تؤخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية عليهم مع تزويدي بأسمائهم والسيرة الذاتية لهم؟ قدمت مجموعة من التظلمات من قبل موظفي الموانئ للوزير منذ فترة، ارجو تزويدي بنسخ من هذه التظلمات، وما الاجراءات التي اتخذت بهذا الشأن من قبل الوزير؟ ارجو تزويدي بنسخ من جميع الاوراق التي تثبت الاجابة عن السؤال.

.. ويطلب تزويده بعقود تعيين المستشارين في مؤسسة الموانئ

قدم النائب د.يوسف الزلزلة سؤالا إلى وزير المواصلات عيسى الكندري جاء فيه: إلحاقا بأسئلتنا السابقة حول الوضع المتردي في مؤسسة الموانئ الكويتية وما آل إليه التراجع الكبير في الأداء فيها.

1 ـ لقد نمى إلى علمنا أن مؤسسة الموانئ الكويتية قامت بالفترة الأخيرة بتعيين مستشارين بصورة مباشرة ودون أخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية لذلك أرجو تزويدي بالآتي:

جميع عقود المستشارين الذين تم تعيينهم من الفترة 2015/3/18 إلى الآن.

السيرة الذاتية لهؤلاء المستشارين.

المراسلات التي تمت بخصوصهم مع ديوان الخدمة المدنية إن وجدت.

الرأي القانوني الذي اعتمد عليه لتعيينهم.

2 ـ لقد تم تحويل أحد موظفي مؤسسة الموانئ الكويتية إلى التحقيق بسبب ظهوره على إحدى القنوات التلفزيونية وحديثه عن سلبيات مؤسسة الموانئ، فيرجى الإجابة عن الآتي فيما يخص هذا الأمر:

ما سبب خصم 7 أيام من راتبه دون التدرج بالعقوبة.

ما هو سبب الاستعانة بالفتوى والتشريع دون الاعتماد على الإدارة القانونية بمؤسسة الموانئ الكويتية.

3 ـ ما صحة أن مدير الإدارة القانونية بمؤسسة الموانئ لم يعتمد التقرير، وإذا صح ذلك ما هي الأسباب؟

4 ـ ما هي المخالفات التي أسندت إلى المشكو بحقه؟

5 ـ من الذي أصدر قرار العقوبة في حقه.

أرجو تزويدي بنسخ من جميع الأوراق الرسمية للإجابة عن هذه الأسئلة؟

د.يوسف الزلزلة

استفسر عن قيمة المبالغ المستحقة واجبة السداد لكل منهما

العمر: هل قامت «المالية» بتأجيل سداد مستحقات لوزارة الكهرباء ومؤسسة التأمينات الاجتماعية؟

وجه النائب جمال العمر سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح، وقال في مقدمته إنه وبالإشارة الى ما شهدته تسعينيات القرن الماضي من عدم وضوح وشفافية السياسة المالية للدولة فضلا عما شابها من مخالفات قانونية نتيجة لقيام وزارة المالية بتمويل عجز الميزانية من موارد صندوق احتياطي الأجيال القادمة واستمرارها في الاقتراض؟

ونظرا لما نشاهده الآن من استمرار التخبط وعدم الوضوح إزاء ما تواجهه المالية العامة من عجوزات قد تمتد لعدد كبير من السنوات نظرا للانخفاض الكبير والمستمر في أسعار النفط طبقا لتوقعات معظم المحللين والمؤسسات الدولية المعنية بشؤون النفط، حيث تطالعنا الصحف اليومية بأن وزارة المالية مازالت حتى الآن في مرحلة المفاضلة بين الوسائل البديلة لتمويل عجز الميزانية.

وطالب العمر بإفادته بالآتي:

1 ـ ما صحة الأخبار حول قيام وزارة المالية بتأجيل سداد جزء كبير من مستحقات كل من وزارة الكهرباء والماء ومؤسسة التأمينات الاجتماعية المقدرة في موازنة 2015 /2016 نظرا لوجود قصور في الموارد المتاحة نتيجة لوجود عجز في الميزانية؟

فإذا كانت الإجابة بنعم يرجى موافاتنا بقيمة المبالغ المستحقة واجبة السداد لكل منهما مع توضيح أثر ذلك على إمكانية هاتين الجهتين بالوفاء بخدماتهما المقدرة عن السنة المالية المذكورة.

ولماذا لم يتم تحديد مصادر تمويل عجز الميزانية المقدر للسنة المالية 2015 /2016 والجزء المقدر من كل مصدر عند اعتماد الميزانية، وذلك في ضوء الموارد المتاحة المقدرة لكل مصدر للسنة المالية المذكورة حتى لا تتوقف وزارة المالية عن سداد مستحقات الجهات العامة؟

2 ـ ما قيمة الأموال المتاحة المقدرة للسنة المالية 2015 /2016 لدى صندوق الاحتياطي العام والمتاحة لتمويل عجز الميزانية المقدر للسنة المالية 2015 /2016 من خلال توضيح:

ـ الإيرادات والمصروفات الجارية المقدرة لصندوق الاحتياطي العام للسنة المالية 2015/2016 وما ينتج عنها من فائض أو عجز مقدر بعد سداد 10٪ من الإيرادات لصندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ـ أرصدة الأموال المستثمرة في 31 /3 /2015، وذلك على النحو التالي:

ـ أرصدة حسابات تحت الطلب والتي كانت 25,1 مليار دينار في 30 /6 /2014 وبنسبة 45٪ من إجمالي أصول الصندوق المستثمرة في ذلك التاريخ، مع توضيح الحد الأدنى اللازم من السيولة لمواجهة احتياجات دورة التشغيل والتحصيل والتي تمكن الصندوق من مواجهة التزاماته.

ـ أرصدة الودائع القصيرة والطويلة الأجل مع توضيح قيمة الودائع المقدر استردادها في 2015/2016 ومبررات عدم استرداد الجزء الباقي والإجراءات التي اتخذت لاستردادها.

ـ أرصدة القروض القصيرة والطويلة الأجل الداخلية والخارجية مع توضيح قيمة القروض المقدر تحصيلها في 2015/2016 ومبررات عدم تحصيل الجزء الباقي والإجراءات التي اتخذت لتحصيلها.

ـ أرصدة الاستثمارات في الأسهم والسندات والعقارات والمحافظ المالية والاستثمارات المباشرة مع توضيح قيمة الأصول المقدر التصرف فيها في 2015/2016 وقيمة الأرباح أو الخسائر الرأسمالية المقدرة الناتجة عن التصرف.

ج ـ الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار لضبط وتصويب الهياكل التمويلية للمؤسسات العامة والشركات العامة التي تملك فيها الدولة أكثر من 50٪ من رأسمالها للحد من وجود سيولة فائضة لدى تلك الجهات تزيد على حاجتها طبقا لقوانين إنشائها ونظمها الاساسية، وذلك من خلال:

ـ الحد من قيام الجهات العامة من تجنيب أجزاء كبيرة من أرباحها الجارية لمواجهة التزامات محددة بما يفوق تلك الالتزامات حتى لا يتم حرمان صندوق الاحتياطي العام من جزء كبير من الأرباح من دون مبرر.

ـ سحب السيولة الزائدة لدى بعض الجهات العامة والتي نتجت عن حجز مبالغ من الأرباح أكثر من الحاجة اليها خلال السنوات الماضية، من خلال خفض رؤوس أموال تلك الجهات بمقدار تلك السيولة الزائدة والتي تؤول الى الاحتياطي العام.

3 ـ ما قيمة الأموال المقدر إتاحتها لوزارة المالية لتمويل عجز ميزانية 2015 /2016 بالاقتراض من السوق المحلي في شكل سندات يصدرها البنك المركزي لحساب وزارة المالية ويكتتب فيها الجهاز المصرفي من خلال توضيح:

ـ حجم السيولة الفائضة المقدرة لدى الجهاز المصرفي في 2015 /2016 بعد قيامه بالوفاء بكل التزاماته الإقراضية المقدرة للأفراد ولكل قطاعات الاقتصاد الوطني.

ـ حجم المستخدم من تلك السيولة الفائضة المقدرة للسنة المالية 2015 /2016 لمواجهة أهداف السياسة النقدية، ضبط السيولة والتضخم (والتي بلغت في 30 /6 /2015 مبلغ 7,5 مليارات دينار) سندات البنك المركزي لحساب وزارة المالية وسندات البنك المركزي لحسابه واقتراض البنك المركزي لباقي السيولة الزائدة لدى الجهاز المصرفي.

ـ حجم السيولة الفائضة المتبقية لدى الجهاز المصرفي والمقدر إتاحتها لتمويل عجز ميزانية 2015/ 2016.

4 ـ ما قيمة الأموال المقدر إتاحتها لوزارة المالية لتمويل عجز ميزانية 2015 /2016 بالاقتراض من المنظمات الدولية وأسواق المال العالمية من خلال توضيح:

ـ حجم التسهيلات الائتمانية المتاحة من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية التي تساهم فيها الكويت طبقا للضوابط والشروط المتبعة في تلك المنظمات.

ـ حجم التسهيلات الائتمانية المتاحة من أسواق المال العالمية من خلال إبرام عقود اقتراض خارجي عن طريق عمليات مقايضة (سواب) أو عمليات إعادة شراء (ريبو) والتي تستلزم توافر أصول استثمارية مناسبة كرهان لضمان تلك القروض وما يتبعها من عمليات حماية للأصول المرهونة مما يساهم في زيادة أعباء الاقتراض نتيجة لإضافة الخسائر الناتجة عن عمليات حماية الأصول الى فوائد الاقتراض، كما أنه من الملاحظ أن الأصول.

ـ الاستثمارية المناسبة المستخدمة كضمان للاقتراض لا تتوافر لدى الاحتياطي العام وبالتالي يتم هنا الاقتراض فقط من خلال صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

5 ـ ما مصادر تمويل عجز الميزانية المقدر للسنة المالية 2015 /2016 مع توضيح نصيب كل مصدر في التمويل في ضوء:

ـ المبالغ المقدر أتاحتها خلال السنة المالية 2015 /2016 من كل مصدر من مصادر تمويل العجز والتي يمكن التوصل إليها من الإجابة عن الأسئلة (2)ـ (3)ـ (4).

ـ توافر غطاء قانوني لتمويل العجز من مصادر التمويل المختلفة طبقا لأحكام القوانين السارية.

ـ المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة من حيث الأعباء التمويلية، والآثار الجانبية لكل منها على النهوض بالاقتصاد الوطني.

جمال العمر